

قرار :

مادة ١ - تكون مدة عضوية مجلس إدارة صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك ثلاث سنوات - وينح كل عضو مكافأة قدرها خمسة جنيهات عن الجلسة الواحدة بحد أقصى قدره مائة جنيه سنويا .

مادة ٢ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو إذا طلب ذلك نصف عدد الأعضاء على الأقل وتوجه الدعوة للاجتماع كتابة وتتضمن جدول الأعمال على أن يكون ذلك قبل موعد اجتماع المجلس بثلاثة أيام على الأقل ، ويجوز في الحالات العاجلة تصير الميعاد إلى ٢٤ ساعة وفي هذه الحالة يجوز توجيه الدعوة بالبرق أو بإشارة تليفونية .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣ - ترفع قرارات مجلس الإدارة الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية لاعتقادها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ، ولرئيس مجلس إدارة المؤسسة طلب إعادة النظر في موضوع هذه القرارات خلال سبعة أيام من تاريخ رفعها اليه وفي هذه الحالة لا تعتبر القرارات نافذة إلا إذا وافق عليها المجلس مرة أخرى بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل ، على أنه إذا انقضت المدة المشار إليها دون أن يتخذ رئيس مجلس إدارة المؤسسة قرارا ما اصيرت قرارات مجلس الإدارة نافذة من تاريخ انتهاء هذه المدة .

مادة ٤ - يعين مجلس إدارة الصندوق الموظفين الفنيين والإداريين ويحدد مرتباتهم أو مكافآتهم والامتيازات المقررة لهم كما ينظم قواعد تأديبهم وفصلهم وفقا لقوانين المؤسسات العامة .

مادة ٥ - لمجلس الإدارة أن يشكل بلانا دائمة أو مؤقتة لبحث نواحي نشاط الصندوق ويضع المجلس قواعد العمل بالصندوق وشروط ونظام منح القرض أو الاعانة كما يعين من لم يحق التوقيع على أذونات الصرف من بين أعضائه وينتخب في أول اجتماع له أمينا للصندوق .

مادة ٦ - تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من السنة التالية وتخصص المؤسسة في ميزانياتها سنويا مبلغا لا يقل عن ألفين من الجنيهات لإعانة الصندوق لتغطية مصروفاته الإدارية .

مادة ٧ - تودع أموال الصندوق خزائمه بصرف يختاره مجلس الإدارة ولا يجوز الصرف من هذه الأموال بصفة قرص أو إعانة إلا للجمعيات التعاونية للثروة المائية المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية .

مادة ٨ - تمنح القروض بدون فوائد ولأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة على النحو الآتي :

(أ) قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها سنة واحدة لشراء شبك الصيد ومعداته البسيطة والنفقات الضرورية .

(ب) قروض متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها خمس سنوات لشراء مراكب الصيد وقواربه .

(ج) قروض طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها عشر سنوات لشراء سفن الصيد الآلية وعربات النقل المجهزة بالنلاجج واقامة المنشآت الثابتة .

ويجوز منح القروض والإعانات لتعاونيات الثروة المائية بتفويض التدريب والتدعيم .

مادة ٩ - تشرف المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية على صرف مبالغ القروض والإعانات للتأكد من إنفاقها في الأوجه المخصصة لها وبالشروط التي قررها مجلس الإدارة .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبات يضع مجلس الإدارة نظاما لإسالك الحسابات ويعين مراقبا للحسابات من غير أعضائه تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانوني المحاسبين والمراجعين وذلك لمراجعة هذه الحسابات قبل عرض الحساب الختامي للصندوق على مجلس الإدارة تمهيدا للتصديق عليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٤٣ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وبناء على ما عرضه السيد وزير الخارجية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للسيد وزير المواصلات بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع دولي للمثلل سكك حديد أفريقيا بالجمهورية العربية المتحدة خلال عام ١٩٦٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر